هذا قد يؤثر على عدد من بين زملائه السبعة في كتلة رافي ، المحسوبين على الحكومة ، باعتبار كتلتهم جزءا من حزب العمل ، الذين قد يقفون الى جانبه . ورغم عدم التأكد من قوة مركز ديان داخل رافي وقدرته على حمل الكتلة لتأييده في موقفه ، خاصة وان شمعون بيريس نفسه « في وضع جيد للغاية بصفته وزيرا للدفاع ، ولا يبدو عليه انه ينظر الى هذا المنصب وكأنه وديعة ديان . وان وضع جاد يعقوبي (الوزير الثاني في كتلة رافي) يشبه وضع بيريس الى حد كبير... ورغم الشعور (داخل رافي) بالتعب من ديان ، ووجود الكثيرين — ربما الكثيرين جدا — الذين لا يريدون ان يسمعوا عن انشقاق جديد » (ران كسليف — هآرتس ، ٧٤/١٠/٢٧) ، فقد كان واضحا ان ثلاثة نواب على الاقل من رافي ، وهم اولئك الذين وقعوا مع ديان على عريضة ليكود ، سيصوتون الى جانب ديان وليكود ، ومنهم حتى من اعلن عن عزمه على ذلك — مما سيعني فقدان الحكومة لاكثريتها الضئيلة وسقوطها . وكانت بعض دوائر التجمع العمالي (معراخ) الحاكم متيقظة لامكان حدوث مثل هذا التطور منذ ان شكلت حكومة رابين الحالية ، وحاولت العمل على التصدي لها بضم المفدال (١٠ نواب) للحكومة . وقد طالت المفاوضات حول ضم هذا الحزب للحكومة ، وتعرقلت اكثر من مرة ، ولكن هذه المساعي تكللت خلال الاسبوع الماضي بالنجاح ، عندما وافقت اللجنة المركزية للمفدال على ذلك . ولكن يبدو ان هذه الخطوة ايضا لن تستطيع تأمين الاكثرية التي تسعى الحكومة اليها ، اذ اتضح عند التصويت ان ما يقارب ٤٠٪ من اعضاء اللجنة المركزية للمفدال (١٩٣ من ٥٠١ عضو) يعارضون الانضمام للحكومة ، ينتمي معظمهم الى كتلة شباب الحزب ، بزعامة عضو الكنيست زفولون هامر ويهودا بن — مئير والى الكتلة المركزية ، بزعامة الدكتور زيراخ فيرهافتيغ ، وزير الاديان سابقا (موشي مايزلس — معاريف ، ٧٤/١٠/٢٢) . وقد تعرض زعماء الجناح المعارض الى ضغوط شديدة من قبل مؤيديهم ومن قبل ليكود ومؤيديه لمنعهم من الانضمام للحكومة ، حيث ان هذا يعتبر دعما لاولئك الذين يريدون « التنازل عن ارض — اسرائيل الكاملة » (شموئيل كاتس — معاريف ، ٧٤/١٠/٢٤) ، بحيث اضطروا الى الاعلان انهم سيرفضون تعيينهم في المناصب الوزارية التي قد تسند اليهم ، فيما ترددت انباء عن عزمهم على الانشقاق عن الحزب اذا أصر على قرار الاكثرية والانضمام الى الحكومة. وفي الوقت نفسه ، ومع الاعلان عن قرار المفدال أعلنت حركة حقوق المواطن (٣ نواب) التي تتزعمها شولاميت الوني ، انها ستنسحب من الحكومة وستستقيل الوزيرة الوني من منصبها اذا انضم المفدال فعلا الى الحكومة ، نظرا للخلافات الشديدة في وجهات النظر ، القائمة بين هذه الحركة وبين المفدال حول الشؤون الداخلية (التشريع الديني ، مثلا) والخارجية (السياسة تجاه المناطق المحتلة) .

الخلاف حول التسوية على الجبهة الاردنية

كانت التطورات التي أشرنا لها موضوع اهتمام جهات عديدة في اسرائيل ، شغلت بمحاولة الوقوف على ابعادها وامكانات تأثيرها على الاوضاع السياسية داخل اسرائيل ، كحدوث انشقاقات في الاحزاب الاسرائيلية الكبرى وسقوط الحكومة ثم اجراء إنتخابات جديدة باشتراك تكتلات سياسية جديدة : وبالتالي تأثير كل ذلك على مواقف اسرائيل المستقبلية من الصراع العربي الاسرائيلي. ففي معاريف (٧٤/١٠/١٨) تحدث يوسف حاريف عما يعتبره سببا للازمة الحالية التي تواجهها الحكومة الاسرائيلية بقوله ان الحديث كثر في الاونة الاخيرة عن ضرورة الوصول الى تسوية اقليمية مع الاردن ، حتى لا تجد اسرائيل نفسها فجأة في مواجهة منظمة التحرير الفلسطينية ، وهو الرأي الذي يطرحه الوزير كول « ويؤيده في ذلك وزراء مبام والوزيرة شولاميت الوني وحتى وزراء المعراخ مثل يهوشواع رابينوفيتش وابراهام عوفر، وهناك من يقول انه حتى اهارون ياريف غير بعيد عن هذا الرأي » . غير انه في مقابل ذلك ، هناك اراء اخرى داخل الحكومة الاسرائيلية ، فوزير الخارجية يؤيد تسوية مؤقتة ، بينما يعارض الوزير غليلي ذلك ويؤيده في موقفه هذا وزيرا رافي ، بيريس ويعقوبي ، في حين يطالب رئيس الحكومة بالتريث «الى ما بعد مؤتمر الرباط...» ولكن على الرغم من ذلك فان معظم الوزراء يميلون الى اجراء مفاوضات مع الاردن « واتخاذ